

CHECK AGAINST DELIVERY

تحفة ، ضد التسليم

بيان للسيدة الأنسة زرقا يفتلي

المنافشة المفتوحة لمجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن

29 أكتوبر تشرين الأول، 2020

السيد الرئيس، السادة السفراء، وزملائي في المجتمع المدني،

أنا زرقا يفتلي، المديرية التنفيذية لمؤسسة البحث القانوني للنساء والأطفال التي توثق العنف والتمييز ضد النساء والفتيات في أفغانستان. ألقى حصايي أمامكم اليوم نيابة عن مجموعة العمل غير الحكومية حول النساء والسلام والأمن. شكراً لكم لمنحي الفرصة لمخاطبتكم اليوم بمناسبة الذكرى العشرين التاريخية للقرار 1325 واللحظة الحاسمة لأفغانستان حيث بدأت الحكومة الأفغانية وطالبان مباحثات السلام لإنهاء الحرب التي دامت 41 عاماً.

الرصاصة والقنابل والطغيان والتعذيب. أطفال يبكون من أجل الطعام، والمدنيون يكافحون من أجل البقاء، والنساء غير قادرات على الخروج من بيوتهن بحرية. يغادر الناس منازلهم كل يوم وهم يعلمون أنهم قد لا يعودون. عندما لا نكون محاصرين من القنابل والألغام الأرضية، يعاني الأفغان العاديون من الجوع والمخاطر الطبيعية والفقر. كل يوم هو حرب وكل يوم يفقد الناس حياتهم. هذه هي أفغانستان اليوم.

السيد الرئيس، نحن نعيش في وضع تم تسميته كواحد من أكثر الصراعات فتكاً في العالم. قُتل أكثر من 100 ألف مدني خلال السنوات العشر الماضية وحدها. والوفيات مستمرة ونحن نتحدث.

لقد كان للنزاع تأثيراً على النساء والفتيات بشكل خاص. يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر وقد كانت النساء الأكثر تأثراً. أكثر من 70% من النساء الأفغانيات أميات، و35% من الفتيات تجربن على الزواج قبل سن 18، وأكثر من 87% من النساء الأفغانيات قد تعرضن لنوع واحد على الأقل من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والنساء والفتيات أقل فرصة للوصول إلى رعاية صحية وخدمات ذات جودة، وبشكل خاص في المناطق الريفية. تشكل النساء والأطفال الغالبية من بين الأربع مليون نازح. وقد تفاقمت جميع هذه الأمور مع انتشار كوفيد 19 والذي لا يكلفنا حياتنا فقط، وخاصة أولئك الأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين، ولكن أيضاً من خلال تدمير اقتصادنا ومجتمعنا ودفع النساء إلى داخل منازلهن مرة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن مجتمعنا المدني يتعرض للتهديد والمضايقات والهجوم دون وجود أي إجراءات لحمايته. في منتصف سبتمبر/أيلول، أفادت السفارة الأميركية في كابل بالمخاطر المتزايدة على النساء، بما فيهن ناشطات حقوق الانسان والنساء في الحكومة.

وعلى الرغم من هذه التحديات فإن زميلاتي عملن دون كلل لتغيير هذا البلد إلى الأفضل. واليوم تستطيع العديد من فتياتنا الذهاب إلى المدرسة دون خوف. لدينا بطلات مثل شمسية، بنت عامل الفحم، التي حصلت على المركز الأول في امتحان دخول الجامعة الوطنية في أفغانستان. لدينا إعلام حر ودستور يحمي حقوق النساء والأقليات العرقية والدينية. ولم تعد النساء تتعرض للرصاصة أو الرجم في ملاعب كابل، أو محبوسات في منازلهن أو مجبرة على لبس البرقع أو الأحذية التي تصدر صوتاً، كما كانت قبل 20 سنة.

واليوم تحصل النساء الأفغانيات على الاحترام والتقدير حيث بدأن بالتألق في جميع مساعي الحياة كطبيبات وسائقات سيارات أجرة وصانعات أفلام. وأيضاً النساء في أفغانستان وزيرات، النساء التي حرمن تحت حكم طالبان من حقوقهن الأساسية في التعليم والتوظيف وحرية الحركة. اليوم يعملن في مواقع تأثير السياسات وتحديد مستقبل البلد.

ويعود الفضل الأكبر في هذا التغيير إلى الدور الذي لعبته النساء في المطالبة بحقوقهن خلال العقدين السابقين. لقد غيرت مساهمة المرأة المتزايدة في الحياة العامة والسياسية من العادات الاجتماعية والتوقعات حول دورنا في أفغانستان. إن المجتمع الأفغاني اليوم مستعد لرؤية النساء يقدن البلد نحو المستقبل.

السيد الرئيس، نحن لا نعد هذا التقدم أمراً مسلماً به.

على الرغم من الخطوات الكبيرة التي حققناها، نحن نعلم أن المكاسب التي جهدنا لتحقيقها يمكن أن تؤخذ منا دون إنذار. الذكريات المريرة لحكم طالبان تطاردنا يوماً. وما زالت هذه التجارب واقعا للعديد من النساء والفتيات التي تعيش في المناطق التي تحكمها طالبان حيث يسمح لعدد قليل جداً من الفتيات بالذهاب إلى المدرسة بعد سن البلوغ، كما أنّ الوصول إلى المعلومات محدود وحرية التعبير مقيدة بشدة. إن العقوبات التي تفرضها محاكم طالبان على مخالفة قواعد السلوك الصارمة شديدة الوحشية بحيث تمنع النساء من مغادرة السياقات يتعرضن فيها للعنف بشكل يومي.

يدفع جبلي ثمن حرب لم نخطط لها يوماً. وتأثير هذا النزاع يمتد أبعد من أفغانستان نحو المنطقة الممتدة حتى شواطئ أوروبا حيث تعمل العديد من حكوماتكم كل ما بوسعها لإبقائنا خارجها. ولكننا لا نرغب بترك بيوتنا. يتمنى جميع الأفغان بشدة أن يتوقف النزاع أخيراً حتى يتمكن شعبنا من العيش بكرامة مبنياً على الحكومة الشاملة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية واحترام حقوق الانسان.

السيد الرئيس، لا يمكن للسلام أن يأتي على حساب حقوق النساء. كل ماحققناه معلق في ميزان المفاوضات الحالية بين طالبان والحكومة الأفغانية. وبعد التأخيرات المديدة لبدء المفاوضات الأفغانية الداخلية، فإن البداية الرسمية في أيلول لهي إنجاز بحق. ووجود أربع نساء في فريق وفد المفاوضات الحكومي يعد تطوراً إيجابياً، لكنه غير كافٍ. فسجل أفغانستان في مشاركة النساء محزن في الفترة ما بين 2005 و 2020 استبعدت النساء من حوالي 80% من اجتماعات ومفاوضات عملية السلام. نظراً للمقاومة الحثيثة من قبل طالبان لمشاركة النساء الرسمية في العمليات السابقة، والهجوم الأخير الذي استهدف إحدى النساء المشاركات في وفد المفاوضات الحكومي، فأنا نشعر بقلق شديد بأن حقوق النساء سوف تستخدم كورقة مساومة بين طالبان والحكومة الأفغانية، مما سيقوض حقوقنا الجوهرية ويتجاهل مساهماتنا المهمة في مستقبل هذا البلد.

ولذلك نحن نحث المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات العالمية والإقليمية والدول الأعضاء والدول المانحة، لممارسة مسؤوليتكم لضمان عدم قيام أي من الأطراف المعنية، بما فيها طالبان، بالحد من حقوق النساء الإنسانية، أو الحريات المدنية، أو المواطنة بأي شكل من الأشكال. لا يمكننا أن نصف كفاية مدى أهمية الضغط السياسي الذي يمارسه المجتمع الدولي على الأطراف المتفاوضة في المباحثات الأفغانية الداخلية. فأنتم تقدمون دعماً مالياً أساسياً لبلدنا ولديكم القدرة على استخدام موقعكم هذا لتعزيز حماية حقوق النساء ومشاركتنا الرسمية والمباشرة في المباحثات وعمليات بناء الدولة اللاحقة. لقد تم حتى هذه اللحظة إقصاء النساء إلى الخطوط الجانبية. منذ عامين شهدنا كيف أنّ المفاوضات بين الولايات المتحدة وطالبان لم تقص النساء وحسب وإنما الحكومة الأفغانية كلياً. فالمشاركة الشاملة والحقيقية للنساء في عملية السلام أساسية لتحقيق السلام ومستقبل نساء أفغانستان. أكد مجلس الأمن مراراً على أهمية حماية حقوق النساء وضمان المشاركة المتساوية للنساء في أفغانستان لحوالي أكثر من 20 عام. وفي هذه المرحلة المفصلية الحرجة، فإننا نحثكم على استخدام تأثيركم من أجل:

* المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار: لضمان نجاح المفاوضات الأفغانية الداخلية، ينبغي على جميع الأطراف الفاعلين أن يرموا أسلحتهم ويتوقفوا عن القتال.

* الإصرار على حقوق النساء ومشاركتهم كشرط أساسية لدعم محادثات سلام شاملة: يجب تنظيم مباحثات السلام الشاملة بما يسمح بالوقت الكافي لمناقشة حقوق الإنسان والتشاور مع مجموعة واسعة من المجتمع المدني الأفغاني في أدوار رسمية. وعلى المجتمع الدولي أن يجعل حوق النساء والمشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة وقيادة النساء في أدوار رسمية وحقيقية ومحددة على جميع مستويات عمليات السلام كشرط أساسي لأي مساعدات اقتصادية مستمرة أو دعم سياسي لحكومة مابعد السلام. يجب إشراكنا في جميع المراحل وعلى جميع مستويات صنع القرار في مرحلة ما قبل المفاوضات، اتفاقيات وقف إطلاق النار، وعملية السلام، وتنفيذ ومراقبة أي اتفاقية سلام ناتجة عنها. يجب أن يكون هناك دعم مالي لضمان مشاركة نساء من مختلف أطراف المجتمع الأفغاني. يجب أن تكون المشاركة المباشرة والرسمية للنساء مطلباً في جميع عمليات السلام المدعومة من الأمم المتحدة وعليكم أن تبدأوا هذه الحقبة بعملية السلام الأفغانية.

* الحفاظ على جميع بنود الحماية الدستورية لحقوق النساء: يجب حماية حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما ينص عليها الفصل الثاني من الدستور الأفغاني. ولا ينبغي على المفاوضين تأجيل القرارات التي تخص قضايا حقوق الإنسان الحاسمة من أجل تسريع الوصول إلى تسوية منسرة.

* ضمان المراقبة الشاملة للتقدم: من الضروري تشكيل لجنة مشتركة مكونة من الأمم المتحدة والدول المعنية بأفغانستان والمجتمع المدني ووسائل الإعلام لمراقبة تنفيذ أي اتفاق سلام والإبلاغ عن التجاوزات بما فيها تلك المتعلقة بحقوق النساء من كلا الطرفين.

* ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والقائمتن الأنساني الدولي في بناء جميع سياسات السلام والأمن وتحديد شرط مشاركة النساء في الأدوار القيادية وصنع القرار: يجب على جميع عمليات بناء الدولة والسلام إشراك نساء وشباب من خلفيات متنوعة والأقليات والنازحين والنساء والفتيات نوات الإعاقة، وضمان النطاق الكامل لحقوق الإنسان الأساسية. وعلى الأطراف الفاعلة الدولية استخدام تأثيرها لضمان تحقيق هذه المعايير الأساسية و الدعم المالي المستمر لتعزيز حماية حقوق الإنسان بما فيها ضمان وصول النساء والفتيات إلى التعليم.

* ضمان سلامة النساء القائدات وبنائيات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات: منع التهديدات والعنف الهادف لردع النساء عن المشاركة في عمليات السلام والأمن بما في ذلك تفعيل دورنا في نشر السلام وحقوق الإنسان. وهذا يتضمن تسويةً سياسيةً مع طالبان تحمي حقوق النساء.

في تشرين الأول\أكتوبر من عام 2005، وصفت سويتا نوري، وهي أول امرأة أفغانية تخاطب هذا المجلس، قرارات النساء بممارسة حقهن في المشاركة في الحياة العامة في وطني بخيار "حياة أو موت" وحذرت المجتمع الدولي بأن لا يتخلى عن أفغانستان حتى تأسيس سلامٍ عادلٍ ومستقر. السنة الماضية فقط، دعت **جميلة أفغاني** المجتمع الدولي مرةً أخرى للوقوف إلى جانب النساء الأفغانيات وضمنان عدم المتاجرة بحقوقهن من أجل اتفاقية سلام. واليوم وبصفتي المرأة الأفغانية العاشرة التي تحيط هذا المجلس نيابة عن المجتمع المدني، أنا هنا لأقول لكم بأن دوركم في أفغانستان مهم اليوم أكثر من أي وقت مضى.

عشرون عاماً من الإلتزامات والقرارات التي اتخذها هذا المجلس لم تغير من واقع النساء في أفغانستان. ولسنا الوحيدات في مطالبنا. النساء في اليمن وسورية وجمهورية أفريقيا الديمقراطية والسودان وفي الحقيقة في كل بلد على جدول أعمال مجلس الأمن ستعتبر أفعالكم في أفغانستان الامتحان الحقيقي لاللتزام المجلس بقرار 1325 وكمؤشر على ما يمكنهن توقعه عندما تواجهن تحديات مماثلة حول المساواة والمشاركة في بلادهن.

على الرغم من أن النساء الأفغانيات قد عانين لمدة طويلة جداً من الحرب، ولكننا لسنا ضحايا. لقد كافحنا لعقودٍ من أجل حقوقنا ولن نجلس مكتوفي الأيدي لنتفرج على إنجازاتنا ترمي جانباً. إنها مسؤوليتكم كمجتمع دولي أن تضمنوا عدم القيام بذلك أيضاً.

شكراً.